

الراصد الاجتماعي: تعزيز المساواة

"الراصد الاجتماعي" هو شبكة تضم اليوم أكثر من ستين عضواً حول العالم، تأسست في العام 1955 كـ"ملتقى للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية والتمييز بين الجنسين"، استجابة للحاجة إلى تعزيز الإرادة السياسية المطلوبة لتحقيق الوعود التي قطعتها الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الوقت، أصدرت هذه الشبكة التي مازالت تنمو على المستويين الكمي والكيفي، 14 تقريراً سنوياً حول التقدم والعثرات في مكافحة الفقر والمساواة بين الجنسين، استخدمت كأدوات للمدافعة/المناصرة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وفضلاً عما تضيفه من بعد دولي على الجهود والحملات المحلية، فقد أصبحت تقارير الراصد الاجتماعي الصادرة سنوياً، تمثل مبادرة الرصد المتواصلة الأولى من نوعها حول التنمية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، والأولى أيضاً في الجمع بين الإثنين معاً في رؤية دولية عامة واحدة. وقد عكس العدد صفر الصادر في عام 1996 ملامح إسهام 13 منظمة من منظمات الراصد الاجتماعي. ومنذ ذلك الحين واصلت الشبكة نموها بثبات. وللراصد الاجتماعي في الوقت الحالي أعضاء "مراقبون" في أكثر من 60 دولة حول العالم، تتنامى عضويته باطراد عاماً بعد عام.

الاجتماعية والمساواة بين الجنسين" (أنظر: Social Watch No. 0، 1996) من قبل مجموعة من منظمات المجتمع المدني. لقد تمت صياغة تقرير الراصد الاجتماعي، ليكون أداة فعالة لتقديم المعلومات الإحصائية المتوافرة دولياً، والبت في الجوانب الكيفية للقضايا التي يتم تناولها، من خلال تحليلات تجريها منظمات اجتماعية تعمل على مستوى وطني. والتقرير إصدار سنوي، يكرّس لعرض مدى التقدم وكذلك العثرات في الكفاح ضد الفقر والمساواة بين الجنسين. وهما هدفان كبيران متداخلان معاً، نظراً لأن غالبية من يعيشون في فقر، هن من النساء.

منذ العدد صفر الذي نُشر في عام 1996، وحتى هذا الإصدار الحالي، أصدر الراصد الاجتماعي أكثر من 600 تقرير من مختلف منظمات المجتمع المدني. تتشارك جميع هذه التقارير هدفاً رئيسياً، هو تذكير الحكومات بالتزاماتها وتقصي تطبيقها هذه الالتزامات عملياً، سواء على مستوى كل بلد منفرداً، أو على المستوى الدولي. وهذا الإصدار، الذي يعكس من ملامح الإسهامات التي قدمتها تحالفات الراصد الاجتماعي في 61 دولة، إنما يوفر عوامل الاستدامة للإطار الذي حقق وجود الشبكة في العام 1995: الحاجة إلى خلق أدوات واستراتيجيات لمعالجة نقص آليات المساواة، وضمان التماثل مع الالتزامات الدولية المتعلقة بالسياسات الاجتماعية وأهداف التنمية.

وفي العقد الذي تأسست فيه الراصد الاجتماعي، فإن سلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة رفيعة المستوى، بداية من "قمة الأطفال" في العام 1990 ونهاية بقمة الألفية في العام 2000، تولت إعادة تحديد الأجندة الاجتماعية العالمية. ففي العام 1995 حددت القمة الاجتماعية "كوبنهاغن"، ومؤتمر المرأة "بكين"، ولأول مرة، مكافحة الفقر والمساواة بين الجنسين كأهداف عالمية مشتركة. ووضعت أهدافاً محددة وأطراً زمنية لتحقيق هذا الهدف الذي اعترى الغموض صيغته في عام 1946 ضمن ميثاق الأمم المتحدة، متمثلاً في "الكرامة للجميع". ولتعزيز الإرادة السياسية المطلوبة لتحقيق هذه الوعود على أرض الواقع، تم تأسيس شبكة الراصد الاجتماعي كـ"ملتقى للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية

مذكرة التفاهم بين المجموعات الوطنية وشبكة الراصد الاجتماعي

1. يجب أن تكون التحالفات مستقرة في البلد المعني، وفاعلة في قضايا التنمية الاجتماعية في ذلك البلد (ولا تقتصر نوعيتها على الأكاديميين والاستشاريين).
2. يتمثل التزامها الأساسي في تقديم تقرير وطني مصحوباً بتوصياتها، وتحديثها للأولويات التي يجب تضمينها في الإصدار السنوي.
3. يتوقع من التحالفات الإفادة من تقريرها الوطني، والتقرير العالمي، في أنشطة المناصرة على المستوى الوطني.
4. يجب أن تتفتح التحالفات على الاندماج مع منظمات أخرى، والعمل بفاعلية على نشر الوعي بالمراقبة الاجتماعية، وتشجيع منظمات أخرى على المشاركة.
5. التحالفات مسؤولة عن تنمية مواردها من أجل تنفيذ أنشطتها. ولا تعتمد في التمويلات على أو مساهمة أمام أمانة الراصد الاجتماعي، أو أي كيان دولي فيها.
6. يحدد كل تحالف هيكله التنظيمي أو المؤسسي الخاص به.
7. لا يمكن الجمع بين عضوية الراصد الاجتماعي وممارسة وظائف حكومية.
8. ينبغي تشجيع التعاون مع برامج أو أطر وطنية أخرى على المستويات شبه الإقليمية والإقليمية والعالمية.

وقد تم تبني مذكرة التفاهم أثناء الانعقاد الأول للجمعية العامة في روما عام 2000، وتتوفر نسخة منها على الموقع الإلكتروني للشبكة على العنوان التالي: www.socialwatch.org/en/acercaDe/asambleaRoma.htm



وألمانيا وإيطاليا وبولندا والفلبين والمنطقة العربية.

الجمعية العمومية

تمثل الجمعية العمومية الهيئة التوجيهية الأرفع مستوى في شبكة الراصد الاجتماعي. ولذلك فإن مناقشة السياسات والتخطيط الاستراتيجي على المستويين المتوسط وطويل المدى، يتم في مجالها الذي يفيد كونه منتدى لصنع القرارات. كما تمثل الجمعية العمومية أيضاً مساحة لتعزيز الشعور بالانتماء وتقوية هوية الشبكة ووحدها. وتتعدّد الجمعية العمومية كل ثلاث سنوات، وحتى الآن عقدت ثلاث مرات: روما 2000،

أصبحت مذكرة تفاهم قصيرة، بين المجموعات الوطنية والشبكة، هي الإطار الأساسي الموضح للتوقعات المتبادلة، في ما يتعلق باستقلالية التحالفات الوطنية، واتخاذ القرار على محور أفقي ديمقراطي. والمبدأ الرئيسي الذي يميز الراصد الاجتماعي عن شبكات مجتمع مدني دولية أخرى، هو عدم وجود هيئة مركزية تمول أعضائها. تساعد هذه المبادئ الإجرائية في تجنب التوترات المرتبطة بعلاقات المانح/ المتلقي داخل الشبكة؛ نظراً لعدم وجودها. وأيضاً الاحتفاظ بالطاقة التي يمكن أن تستنزفها النقاشات المطولة حول المال، ووضع الموازنات وتقديم التقارير، وكذلك الأمور الإجرائية المرتبطة بهذه العملية برمتها. وهو ما أسفر بدوره عن شعور قوي لدى الأعضاء بملكيتهم للشبكة.

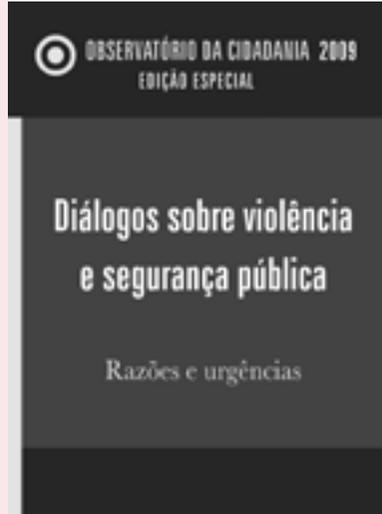
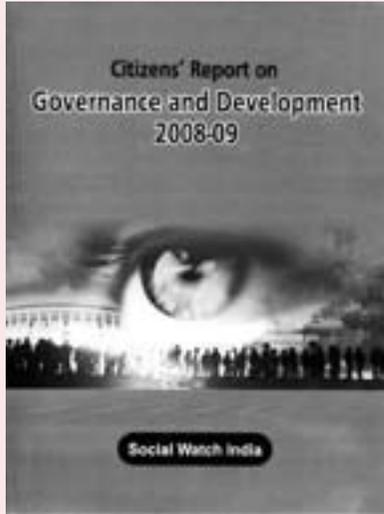
وللتحالفات الوطنية اختيار الطريقة التنظيمية التي تروق لها أو التي يمكنها اختيارها وفقاً لطبيعة هذه التحالفات في كل دولة. وتتنوع عضوية تحالفات الراصد الاجتماعي تنوعاً كبيراً، لتشمل المعاهد أو مراكز بحثية، والمنظمات غير الحكومية، والاتحادات العمالية، والمجموعات النسائية، والمنظمات الربحية، وغيرها. ونظراً لأن تقرير الراصد الاجتماعي الدولي، لا يمكنه أن يخصص أكثر من صفحتين لكل دولة، ولا يتوفر سوى باللغتين الإنجليزية والإسبانية، فإن التحالفات المحلية تقوم بنشر تقارير وطنية مستفيضة، وبلغات محلية في بنين والبرازيل وجمهورية التشيك

شبكة تتصف بالمرونة

على الرغم من التطور الذي تم تحقيقه في جوانب كثيرة من "الملتقى" بفعل نموه، إلا أن الأفكار والأهداف المؤسّسة له ظلت كما هي. فأثناء إعداد منظمات المجتمع المدني مشاركتها في القمة الاجتماعية بكونها، تبنّت طرقاً مرنة ومساعدة للتتظيم بوصفه شبكة. ولم يتم تأسيس هيكل رسمي ضابط لعملها، أو لجنة توجيهية. لم تشكل هذه المنظمات مجموعة تنسيقية ثابتة في ما بينها. فقد فضلت المنظمات غير الحكومية التنقل في ما بين بعضها البعض، وتنسيق أنشطتها في مساحات أفقية مفتوحة. هذا النهج الذي يعتبره بعض المحللين باكورة الصيغة التنظيمية التي تبنّاها فيما بعد المنتدى الاجتماعي العالمي. وقد شكلت منظمات غير حكومية عدة شاركت في القمة الاجتماعية لاحقاً، العمود الفقري للراصد الاجتماعي. نتيجة ذلك، حافظ هيكل الشبكة ووظيفتها على كثير من المرونة والانفتاح كسمات أصيلة.

وفضلاً عن التحالفات الوطنية، فإن بناء الشبكة يقوم على ثلاث هيئات: الجمعية العمومية، واللجنة التنسيقية، والأمانة الدولية. وفي السنوات الأخيرة تأسست هيكل تنسيق إقليمية وشبه إقليمية، كمساحة للاتصال وليس بالضرورة كهيئة وسيطة للوصل بين الوطني والعالمي. وشبكة الراصد الاجتماعي ليست كياناً مندمجاً، ولم تبدأ من خلال صياغة النظام القانوني الحاكم لعملها. وبدلاً من ذلك





المحلي والعالمي والتقارير

تختار شبكة الراصد الاجتماعي كل عام تحليل موضوع مختلف تحليلًا معمقًا، من خلال التقرير الذي تقدمه. وعادة تركز على الموضوعات المطروحة للنقاش على الأجندة الدولية، ويمكن تناولها من منظور محلي. ويساهم خبراء من أصول وتخصصات مختلفة، في تقديم رؤى بديلة حول هذه القضايا، من خلال مقالات مصنفة حسب موضوعات معينة. ويتم اكتمال هذا المنظور الدولي بتقارير وطنية وإقليمية، تساهم بها في التقرير المنظمات المحلية الأعضاء، حيث تقدم كل منظمة منها تقريرًا عن أحوال وشؤون بلدها، على خلفية الموضوعة المحددة الرئيسية للتقرير السنوي.

فضلاً عن ذلك، فإن الراصد الاجتماعي في الوقت الذي تقدم فيه قراءات على المستوى الوطني، تنتج أيضًا مؤشرات وجدول بمعلومات دولية مقارنة، تقدم منظورًا أشمل للوضع المتعلق بأبعاد معينة للتنمية. وقد طورت الراصد الاجتماعي مؤشرات بديلة لقياس التقدم والعقبات في المساواة بين الجنسين، وتلبية القدرات البشرية الإنسانية. هذه المعايير أصبحت تستعمل كنقاط مرجعية للمجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

وبالرغم من أن الأعضاء يستخدمون الوثيقة لأعمال المناصرة في أوضاع مختلفة، إلا أن تدشين التقارير يمثل فرصة رئيسية لنشر

الصلة⁽²⁾، فإن تكوينها يسعى الى تمثيل توازن جغرافي وبين الجنسين، وأيضًا وضع الإسهام في الاعتبار، في ضوء الخبرة والقدرات التي يمكن للأعضاء أن يقدموها للشبكة ككل. ويتم تبني قرارات اللجنة التنسيقية عمومًا بالاتفاق، وكل قرار فردي (ونقاش حوله) يتم إطلاع المراقبين عليه بطرق ملائمة من ناحية الوقت. كما أن مشاركة عضوين من الأمانة العامة، بصفة دائمة، كمساعدين للجنة التنسيقية، تضمن التنسيق بين الهيئتين، حيث تتمثل وظيفة الأمانة أو السكرتاريا في تدعيم وتطبيق القرارات الاستراتيجية التي تم اتخاذها.

الأمانة الدولية

تمثل الأمانة/السكرتاريا الهيئة التنفيذية الرئيسية لشبكة الراصد الاجتماعي. وقد سجل التقييم الخارجي الأول للشبكة (1995-2000) أن "أدوار السكرتاريا كانت من أكثر الأدوار المختلفة تغييرًا في شبكة الراصد الاجتماعي" (Hessini and Nayar, 2000). وكانت وظيفة السكرتاريا في الأصل محدودة بالمسؤولية عن إنتاج التقرير. ولكن نظرًا لنمو الشبكة، فقد أدمجت بالتالي سلسلة من الوظائف الجديدة، تتضمن البحث، وبناء القدرات، وشن الحملات، وتعزيز الشبكة وتمثيلها في الملتقيات الدولية.

وبيروت 2003، وصوفيا 2006⁽¹⁾ وسوف تلتقي الجمعية العمومية هذا العام للمرة الرابعة في أكرا، غانا في تشرين الأول/أكتوبر 2009. وفضلاً عن وضع الأولويات متوسطة وطويلة المدى، وتحديد التحالفات المحتملة في استراتيجية المناصرة، فإن الجمعية العمومية تقوم، بين لقاءاتها، بانتخاب أعضاء اللجنة التنسيقية التي يُسند إليها التنسيق والقيادة السياسية.

اللجنة التنسيقية

اللجنة التنسيقية هي الهيئة السياسية الرئيسية التي تتولى العمل "اليومي" للشبكة. وتتكون من هيكل تنظيمي يتطلب اتصالات مستمرة، يتم تسييرها بشكل رئيسي من خلال قائمة بريد إلكتروني. بالإضافة الى اجتماعات نصف سنوية، ومؤتمرات هاتفية منتظمة لمناقشة قضايا معينة.

وبما أن مهمة اللجنة التنسيقية تتمثل في "ضمان التواجد والمشاركة السياسية للشبكة في الساحات والعمليات ذات

(1) التقارير النهائية، وأوراق العمل، ومواد أخرى من اللقاءات الثلاثة للجمعية متوفرة على الموقع عبر هذه الوصلة: www.socialwatch.org
(2) تم الاتفاق على الوثيقة التي تصف طبيعة ومهمة اللجنة التنسيقية في الاجتماع الثاني للجمعية العمومية في بيروت 2003. ويمكن الاطلاع على نسخة منها عبر الموقع الإلكتروني:

www.socialwatch.org/en/acercaDe/beirut/documentos/SW_PrinciplesCC.doc

- documentos/SW_Evaluation_report.doc>.
- Hessini, L. and Nayar, A. (2000). A Movement Toward Social Justice. An Evaluation Report. Strategic Analysis for Gender Equity (SAGE). New York. Available from: <www.socialwatch.org/en/acercaDe/evaluacion.htm>.
- Social Watch No. 0 (1996). The starting point. Instituto del Tercer Mundo. Montevideo. Available from: <www.socialwatch.org/en/informeImpreso/informe1996.htm>.
- Social Watch (2006). Strategy and Framework of Activities 20072009-. Available from: <www.socialwatch.org/en/noticias/documentos/cambiarSW_Strategy_Framework_20072009-.doc>.
- Van Reisen, M. (2001). The lion's teeth. The prehistory of Social Watch. Instituto del Tercer Mundo. Montevideo. Available from: <www.socialwatch.org/en/informeImpreso/images/otrasPublicaciones/ZOOM-01-eng.pdf>

على المستوى الوطني، نشر ووزع إصدار التعلم من الخبرات الناجحة: ملخص تحليل أربع دراسات حالة من التحالفات الوطنية للراصد الاجتماعي Successful Experiences: Summary of the Analysis Four Case Studies from the Social Watch National Coalitions⁽⁵⁾.

وعبر الموقع الإلكتروني والمدونة الخاصة بالشبكة وبرامج التشبيك الاجتماعي، استطاع الراصد الاجتماعي الاستفادة من الأدوات الإعلامية الجديدة لنشر معلومات حول الجندر، وقضايا التنمية وحقوق الإنسان، وإثارة النقاشات بين العاملين في مجال المجتمع المدني، والوصول إلى صانعي السياسات والصحافيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن متحدثين باسم الراصد الاجتماعي قد خاطبوا في مناسبات عديدة الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وغيرها من الجهات الحكومية، نيابة عن الشبكة أو القواعد الشعبية الأوسع للمجتمعات المدنية.

مراجع

- Friedlander, E. and Adams, B. (2006). Social Watch external evaluation 20012005-. Available from: <www.socialwatch.org/en/noticias/

محتويات الوثيقة وتواجدها في المساحات ذات الصلة، في الجدل وصناعة القرار على المستويين الدولي والوطني. وخلال هذا العام 2009، تم عرض بعض النتائج الأولية من تقرير هذا العام، في إصدار بعنوان "من يدفع الثمن؟ الأزمة العالمية وما المطلوب عمله؟"⁽³⁾ Who Pays? The Global Crisis and What Needs to Be Done، تم تقديمه في شهر حزيران/يونيه من العام 2009 في مدينة نيويورك، ضمن فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة حول "الأزمة المالية والاقتصادية وآثارها على التنمية"، وأيضاً في منتدى "أصوات الناس حول الأزمة" والذي جمع حوالي 100 ناشط من المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم. وقد نشرت أوراق ظرفية للمساعدة في بناء قدرات التحالفات الأعضاء في الشبكة⁽⁴⁾. ونظمت ورشة العمل التدريبية الإقليمية، ونشرت أوراق الموقف. فقد قدم الراصد الاجتماعي هذا العام، على سبيل المثال، مسودة توصيات حول قضايا متعلقة بالهندسة المالية، وآثارها على التنمية، إلى لجنة خبراء رئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة، تتضمن إصلاحات للنظام النقدي والمالي الدولي. فضلاً عن ذلك، وبهدف التشارك في أفضل الممارسات المرتبطة بعمل مجموعات الراصد الاجتماعي

(3) يمكن الاطلاع على نسخة منه على الموقع الإلكتروني عبر هذه الوصلة:

www.socialwatch.org/en/avancesyRetroscesos/poster09/index.htm

(4) الورقة الظرفية الأولى قدمتها "مريام فان رايزن" Mirjam Van Reisen، تحت عنوان أسنان الأسد The Lion's Teeth تمحص السياق السياسي الذي تأسست فيه المراقبة الاجتماعية. أما الورقة الثانية فقدمتها "آن ماريا آرتهجا" Ana María Arteaga تحت عنوان Control Ciudadano desde la base تحلل فيها خبرة ديمقراطية الآليات الدولية لحقوق الإنسان في شيلي في عام 1997. والورقة الثالثة قدمها كل من "باتريشيا جارسى" Patricia Garcé و"روبيرتو بيسيو" Roberto Bissio، وتقدم خبرة رصد أهداف كوبنهاغن، من خلال مثال حي للمراقبة الاجتماعية. وقد تم تنسيق الصفحتين الرابعة والخامسة بواسطة فريق بحث العلوم الاجتماعية في المراقبة الاجتماعية، ليتناولوا الفقر وانعدام المساواة في أمريكا اللاتينية، والصلة بين الفقر وحقوق الإنسان. للاطلاع على الأوراق الظرفية راجع العنوان:

www.socialwatch.org/en/informeImpreso/cuadernosOcasiones.htm

(5) يمكن الاطلاع على نسخة من الإصدار على العنوان التالي:

www.socialwatch.org/en/informeImpreso/publicacion09.html